سياسة الالتزام لجمعية تحفيظ القرآن الكريم بظهران الجنوب

المقدمة:

تعتبر المساءلة والشفافية واحترام الالتزام بالقوانين واللوائح والسلوك الأخلاقية جزءا لا يتجزأ من الجمعية ، بأعمالها وعملياتها المختلفة وصولا إلى مستهدفاتها، حيث تسعى الجمعية إلى الالتزام بشكل دائم بكافة القوانين والتعليمات واللوائح.

الهدف

تحدد سياسة الالتزام المبادئ والمعايير الخاصة بالالتزام وكيفية إدارة مخاطر عدم الالتزام والحد منها. الهدف من هذه السياسة هو ضمان تحديد مخاطر عدم الالتزام والحد منها بشكل كافي. أخذا في الاعتبار طبيعة ونطاق الأعمال ومدى تعقيدها. بما يتماشى مع استراتيجية ورؤية الجمعية، تهدف هذه السياسة إلى وضع المبادئ التوجيهية والمعايير للحفاظ على سمعة الجمعية وتجنب أي عقوبة قد تفرض من عدم الالتزام.

النطاق والتطبيق

تسري سياسة الالتزام على كافة إدارات وفروع الجمعية.

أهداف الالتزام

من أبرز أهداف الالتزام هو التأكد من أن الجهة تدير وتنفذ أنشطتها وأعمالها وفقا للأنظمة واللوائح وغيرها من المتطلبات التنظيمية التي تنطبق عليها، إلا أن هناك أهداف أخرى تسعى إدارة الالتزام إلى تحقيقها وهي كالتالي:

تقليل مخاطر عدم الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

رفع مستوى الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

رفع مستوى نضج ممارسات إدارة الالتزام في الجمعية.

المساهمة في رفع مستوى الوعي والمعرفة بثقافة الالتزام.

زيادة وعي والتزام منسوبي الجمعية بمدونة السلوك الوظيفي.

إدارة البلاغات الواردة المتعلقة بحالات عدم الالتزام بفعالية.

تقديم الدعم والمشورة للإدارات المختلفة في الجمعية وذلك من أجل تحقيق متطلبات الالتزام.

دعم وتمكين الجمعية من تحقيق أهدافها على كافة المستويات.

رفع مستوى ثقافة وممارسات وعمليات الالتزام على صعيد الجمعية باستخدام مختلف الوسائل وبالشكل المستمر والفعال.

زيادة ثقة أصحاب المصلحة في أعمال وأنشطة الجمعية وذلك من خلال إثبات امتلاك الجمعية لبرنامج التزام يساهم في مواجهة وإدارة مخاطر عدم الالتزام بالشكل الفعال.

رفع قدرات الجمعية في التعرف على حالات عدم الالتزام بشكل استباقي واتخاذ الإجراءات الوثائقية والتصحيحية اللازمة لمعالجتها.

حماية وتعزيز سمعة ومكانة الجمعية من خلال التخفيف من حدة المخاطر الناتجة عن عدم الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والمساهمة في منع أو اكتشاف أي سلوك لا يتماشى مع مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة ومعالجته بالشكل الأمثل.

مخاطر عدم الالتزام

وهي مخاطر العقوبات القانونية، أو التنظيمية، أو الخسائر المادية، أو فقدان السمعة التي قد تتعرض لها الجمعية نتيجة عدم التزامها بالقوانين واللوائح والقواعد ذات الصلة والسياسات و إجراءات العمل الداخلية و التشريعات التنظيمية و الرقابية الخارجية، ويتم تحديد مخاطر عدم الالتزام الرئيسية على النحو التالي:

المخاطر القانونية والتنظيمية: تشير إلى مخاطر عدم الالتزام بالقوانين واللوائح والممارسات المهنية المعمول بها، مما يتسبب في التالي:

مخاطر العقود: المخاطر المرتبطة بسوء تفسير أو عدم تطبيق القواعد القانونية ذات الصلة بعقد أو معاملة.

المخاطر التشريعية: المخاطر المرتبطة بالتغييرات في القانون واللوائح.

مخاطر العقوبات: تشير إلى مخاطر فرض عقوبات قضائية أو إدارية أو تأديبية، نتيجة عدم الالتزام بالقوانين واللوائح والقواعد والمعايير و/أو الاتفاقات التعاقدية.

مخاطر السمعة: تشير إلى مخاطر نتيجة وجود رأي عام سلبي تجاه الجمعية تسبب عن تضاؤل كفاءة الجمعية، الدعاية السلبية الحقيقية أو الكاذبة، وإخفاق في الممارسات الأكاديمية، والإخفاق في الالتزام بالقوانين واللوائح الحالية. ويمكن أن تكون مخاطر السمعة أكثر تكلفة من الخسائر المالية.

المبادئ الأساسية للالتزام بالجمعية ،

يرتكز التزام الجمعية على المبادئ التالية:

الحفاظ على السمعة الحسنة والنزاهة.

تتمتع الجمعية بسمعة مميزة بين عملائها وبين الجامعات يتطلب الحفاظ على هذه السمعة الطيبة من الجمعية وموظفيها الالتزام بسياسة الالتزام. والتي لا يمكن تطبيقها إلا من خلال الفهم التام والتطبيق الملائم لقوانين ولوائح الجهات الرقابية التي تقوم الجمعية ، بممارسة عملها به.

دعم الإدارة العليا

تدعم الإدارة العليا قطاع الالتزام وتتحقق من تزويده بكافه الصلاحيات والقدرات المطلوبة ليتمكن من القيام بمسئولياته بصورة مستقلة. الإدارة هي المسؤولة عن التوظيف الكافي وتوفير الموارد اللازمة لقطاع الالتزام لتنفيذ متطلبات هذه السياسة كما تحرص على أن تكون الموارد فعالة وملائمة لضمان إدارة مخاطر عدم الالتزام بفعالية.

الإدارة العليا مثالا يحتذى

يجب على الإدارة العليا أن تكون قدوة حسنة وأن تتخذ جميع التدابير المناسبة لضمان تأدية جميع الموظفين أعمالهم بطريقة أخلاقية بما يتفق مع الالتزام بالضوابط والتعليمات الرقابية والتنظيمية والتشريعية ومع المبادئ الأساسية للجامعة.

الالتزام مسئولية كل موظف

يعتبر الالتزام المبدأ الأساسي لسياسة الجمعية وهو مسئولية كل موظف كما أنه يعتبر من أهم المعايير الأساسية لأداء الجمعية لمهامها.

دعم الالتزام للعمل

تؤمن الجمعية ، بأن العمل الجيد والسليم يجب أن يدعمه التزام قوي.

إطار عمل الالتزام في الجمعية

تمتد مسؤولية الالتزام بالتأكد من التزام كافة وحدات الأعمال وتطبيق سياسات الجمعية. وظيفة الالتزام بالجمعية هي وظيفة مستقلة تحدد، وتقيم، وتقدم النصح والمشورة، وتراقب، وتعد التقارير حول مخاطر عدم الالتزام والمتمثلة في تعرضها لعقوبات قانونية، أو إدارية، أو خسائر مالية، أو خسائر سمعة نتيجة إخفاقها في الالتزام بالقوانين والضوابط الرقابية من قبل الجهات الرقابية أو معايير السلوك والممارسة المهنية السليمة.

خطوط الدفاع الثلاثة:

تعتبر وظيفة الالتزام جزء لا يتجزأ من خطوط الدفاع الثلاثة للجامعة ،

خط الدفاع الأول:

في إطار خط الدفاع الأول، تمتلك الإدارة التنفيذية المسؤولية من أجل التقييم المباشر للمخاطر ومراقبتها والتخفيف من حدتها.

خط الدفاع الثاني:

يتكون خط الدفاع الثاني من الأنشطة التي تغطيها ادارة الرقابة الداخلية – إدارة الالتزام وإدارة المخاطر.

خط الدفاع الثالث:

يمثل التدقيق الداخلي والتفتيش ويشمل هذا الضمان التأكيد على فعالية خطي الدفاع الأول والثاني.

العوامل الأساسية لنجاح الالتزام

الاستقلالية:

تعتبر ادارة الالتزام مستقلة وتتبع مباشرة الى رئيس الجمعية. يجب ألا يتم وضع إدارة الالتزام في موضع يكون فيه هناك تضارب مصالح محتمل بين أداء المسئوليات المتعلقة بالالتزام وأي مسؤوليات أخرى، لكي تؤدي وظيفتها بشكل مستقل لضمان الموضوعية. ويكون متابع بمسئولياته على كافة الإدارات التي يوجد بها مخاطر عدم التزام. ويكون ذلك بالتعاون مع إدارة المراجعة الداخلية والإدارة القانونية. كما تمنح إدارة الالتزام الاستقلالية في رفع التقارير بالمخالفات وبعدم الالتزام للإدارة العليا. ولا تعني الاستقلالية أن مجموعة الالتزام لا يمكن أن تعمل بشكل وثيق مع الإدارات المعنية وموظفيها (خط الدفاع الأول) بل على العكس يجب أن تكون علاقة العمل تعاونية بين الإدارات وإدارة الالتزام في تحديد مخاطر عدم الالتزام بشكل استباقي.

تحديد الأدوار والمسئوليات:

يتمتع مسئول الالتزام بكافة الصلاحيات التي تتيح له الحصول على جميع البيانات والمعلومات اللازمة لغرض رفع التقارير للإدارة العليا وفقا للهيكل التنظيمي.

التدريب والتأهيل

يجب أن يكون موظفو الالتزام مؤهلون ومدربون بالفهم السليم لقوانين وقواعد ومعايير الالتزام وتأثيرها الفعلي على عمليات الجمعية. ويتم تعزيز المهارات المهنية لموظفي قطاع الالتزام، من خلال دورات التعليم والتدريب المنتظمة بمنهجية.

قاعدة بيانات إدارة الالتزام

كافة التشريعات والقوانين المعمول بها ذات العلاقة.

سياسات الجمعية ولائحة العمل الداخلية.

الضوابط الرقابية الصادرة عن كافة الجهات الرقابية.

نظام العمل.

المؤشرات الرئيسية لقياس التزام الجمعية

تتمثل معايير الالتزام في مجموعة من الضوابط يتم قياسها من خلال التزام الجمعية وموظفيها، وهي كالتالي:

معايير قياس وتقييم مدى التزام الجمعية:

ويتم تحقيق ذلك عن طريق وضع سياسات وإجراءات داخلية للجامعة وفقا للقوانين والتشريعات المتعلقة بعملها، سواء كانت تلك القوانين واللوائح المحلية قد تم إصدارها من قبل الجهات التشريعية أو التنظيمية، بالإضافة إلى تطبيق المعايير العالمية كما يمكن قياس تقييم التزام الجمعية من خلال تقارير المراجعة الداخلية.

معايير تقييم وقياس التزام الموظفين:

يتم تقييم التزام الموظفين من خلال الأداء الشخصي والمهني، حيث يرتبط كل منهما باستيعاب الموظفين التام والتزامهم بسياسات الجمعية ولوائحها وإجراءات العمل الخاصة بها بالإضافة إلى اللوائح والأنظمة وميثاق الأداء الذي يحدد مسؤوليات الموظف.

التعامل والإقرار للجهات الرقابية

إن الحفاظ على الشفافية والتعاون مع الجهات الرقابية للجامعة والوفاء بالالتزامات هو أمر بالغ الأهمية للالتزام بالمتطلبات الرقابية وإدارة مخاطر عدم الالتزام بشكل فعال بهدف ضمان توفير معلومات كاملة ودقيقة لجميع الجهات الرقابية.

في حالة تواصل جهة رقابية مع إدارة بالجمعية بخصوص أمور تتعلق بالشؤون والتعليمات الرقابية، فإنه يتعين علي الفور إخطار إدارة الالتزام.

يجب علي جميع الإدارات المسئولة عن إعداد وإرسال التقارير إلى الجهات الرقابية أو التنظيمية أو التشريعية أن تكون تقاريرها تتضمن على الأقل التالي:

التأكد من أن التقارير المرسلة تحتوي على بيانات دقيقة وكاملة، وأن يتم إرسالها في المواعيد المحددة.

أن يتم الاحتفاظ بصورة من كافة التقارير السابقة وإرسالها لإدارة الالتزام بالإضافة إلى المستندات المرفقة إن وجدت.

أن تكون هناك إجراءات عمل داخل كل إدارة لتنظم عملية إعداد التقارير الرقابية.

في حالة التأخر أو الامتناع عن إعداد التقارير المطلوبة في المواعيد المحددة، فإن ذلك قد يعرض الجمعية إلى عقوبات تنظيمية.